

ملكية الوطن "مصرى أنا"

د. مصطفى حجازي

تغيبهم الرغبة و المقدره على الوفاء باستحقاقات التحرك قدما نحو انجاز "حقيقى" ، نرى أن ما ينقص الحالة الإصلاحية المصرية -بحق- هو قاعدة فكرية مقاصدية تتبلور فلسفتها فى التوجه نحو إنجاز الحلول الواجبة.

أما تلك القاعدة الفكرية الحركية المسيطرة على الواقع الإصلاحى الحالى و الموجهة للانفعال بالقضايا بغية التعبئة النفسية، ما أثمرت إلا حركة ممرحة منبئة عن أى انجاز يرجى. و أنتجت زخما فقد الحلم فيه معناه حين اختزل الى لسان مقال أجوف يرجى به الانتشار الإعلامى و يلزم قائله لسان حال من الانسحاق - و الإقرار بأنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان - حقيقة يخفيها فى ثنايا نفسه تكريسا لحالة من النفاق المجتمعى و ابتغاء الحركة دون الإنجاز. و الحركة من منطلق هذه القاعدة الفكرية الفاسدة مقصدا فى ذاتها.

أما تلك القاعدة الفكرية المقاصدية - المرجوة - (النسق المعرفى) فهى تلك القادرة على الانتقال بمعانى الإصلاح و النهضة للمجتمع المصرى من الإنفعال و التعبئة نحو الحلم الواجب و منه إلى التناغم و التوافق حول الحلم ثم إلى التواصل المنهج و الفعل المتأزر المحكوم بمعايير القياس و الاحتساب و التصحيح و مواجهة التحديات منتهيا الى المقاصد العليا و انجازها.

و لهذا النسق المعرفى (القاعدة الفكرية المصرية) المأمول ثوابته و من أولها ثابت يسمى "ملكية الوطن" . و هو ثابت متلازم مع الهوية و منبتقا عنها يؤثر فيها و تياثر بها.

فالهوية كما نراها هى مؤسس المرجعيات و منشأ الشعور بملكية الفكرة و المجتمع و الوطن كله. و إحساس الملكية هو منشأ القدرة على الحلم و المحقق لممارسة مهارة الحلم و مهارة الإنجاز.

و مانحن بصدد تحليله فى هذا المقال هو أين نحن فى مصر من هذا الثابت... ملكية الوطن.

اقشنا فى دراسة سابقة "إشكالية الهوية" فى منظومة الإصلاح و النهضة من حيث تحديد الأولى من أبناء أى مجتمع - وهم مفكروه - بتبنى تلك القضية و العمل على حسمها قبل الشروع فى أى عمل إصلاحى و إلا صار هذا العمل منبئا عن مجتمعه ، باعثا على تغريبه بدلا من نهضته و تبوأه لدوره الحضارى الانسانى بين الأمم.

وكما قلنا أن من المُستغرب أن السؤال لم يصبح سؤالا عن كُنه الهوية أو ماهيتها (ما هى هويتنا؟) التى ينبغى أن يتأسس عليها الفعل الإصلاحى، بل صار نقاشا حول جدوى حسم قضية الهوية بالأساس شأنها شأن قضايا فكرية مبدئية تاهت فى زخم غواية الحركة فى مجتمعاتنا العربية و مجتمعنا المصرى على وجه الخصوص.

و عند تحليل واقع "حالة الإصلاح" فى المجتمع المصرى و الذى على إثره يتم تحديد مستوى المأمول للواقع تغييرا و للنهضة منطلقا نجد أمامنا واقع مؤده أن هناك "طنين" لاينقطع حول قضية الإصلاح، ترادفه حالة غير مسبوقة من تبيد الموارد و سوء الإدارة و إدمان لحالة الأزمة خلقا و ممارسة. كذلك نرى غياب كامل لمعنى الأهلية و تصحر فى الكفاءة و إنحسار للجدية. سيطر الهزل و العبثية (الفهولة بالتعبير الدارج) على كل أمل و عمل حتى صارت الجدية ممجوجة

و أضحت فقط قناعا يضعه مدعى القيام على شأن الإصلاح حتى لا تبدو فجاجة العورات و العوار.

وإذا جزمنا أن كثير من القائمين على الفعل الإصلاحى فى المجتمع المصرى - دون **تشكك** فى إخلاصهم - استمرنوا البقاء فما أسميه مرحلة الانفعال و التعبئة بقيمة الإصلاح و الأمل فيه مع

اليقيني بها و الإقرار بها أى عقلانية أو شرعية أو حتى تعاطف.

و لتوضيح هذا المعنى كنت دائما ما أردف هذا الحوار بمثال تبسيطي لكل من هؤلاء المشاركون الإصلاحيون مؤداه ما يلي " هل إذا تسبب إقرارك بملكيتك لمنزلك الذى تقطن به فى إنزال عقاب بدنى بك من طرف ما يرغب فى اغتصاب بعض أو كل حقه فيه، فهل يكون ذلك سبب كاف لأن تقر فى قرارة نفسك بأنه ليس بيتك" تكون المفارقة هو استهجان الفكرة و لو نظريا. بل و نذهب الى أنه لا يملك أحد منهم حتى محاولة تسويغ ذلك لنفسه أو من حوله.

كذلك أمر العلاقة مع ملكية الوطن هو أمر غير قابل للتنازل عنه مهما صعبت مقتضياته أو أورثت من عنت. و يكون ما نحتاج أن نعلمه جميعا أننا نملك أن نمارس ملكيتنا لوطننا فى حدود القدرة و التى هى مناط تكليفنا. و لكن القول بأن هناك من الأسباب ما يكفينى لكى أنسحب من القيام على استحقاقات ملكيتى للوطن مع ادعاء الغيرة عليه بل و محاولة الانغماس فيما يسمى محاولات لاصلاح واقعة فهذا عين الادعاء.

و عودة الى الهوية فإن غياب ثابت ملكية الوطن تتوضع معه القدرة على الحلم و يصبح الحديث عنها أجوف و زائف. و كذلك تتضاءل معها الحاجة الى وجود مرجعيات فكر و فعل حيث يصير الواقع كله زائف ممسرح غير معنى بأى نتائج أو انجاز، فالتواجد و التزاحم ظهورا بغرض السيطرة على أكبر مساحة من مشهد الحركة الإصلاحية فى المجتمع و من ثم يصبح هاجس حسم الهوية و الاحتكام اليها غير قائم أو ملح كما ينبغي على كل أمل فى اصلاح أو نهضة. أى ينحسر فى العقل الجمعى للمجتمع و جوب الوقوف على هويته بل و تتعالى الأصوات التى تدعو الى عولمة الهوية و ما شابه ذلك من التسطيح.

و حين يدور السؤال ملحا عن أين ذهب انتماء المصريين لوطنهم و كأننا لانعلم بأن الانتماء مأل منطلقه الهوية و أنه عطاء لوطن ممن ملكه. يلزمنا إذا أن نعلم أن الانتماء غاب حين غيبت شواهد ملكية الوطن عن أبنائه. فكما أسلفنا إذا كان الانتماء مأل فمنطلقه الهوية و إن كان الانتماء عطاء فهى عطاء من ملك على أساس هويته. و إذا أردنا

أولا دعونا نقرر أننا لانعنى الملكية المادية لأصول فى وطن ما و لكن ما نبحتة هو الشعور بملكية الوطن بمعنى ملكية حلمى الخاص فى سياق حلمه العام.

فما نقصده هو ملكية تاريخه و جغرافيته، ثقافته و تراكمه الحضارى، الحق فى حلمه و الحق فى العمل على تحقيق هذا الحلم، ملكية القرار فى أدوات ادارته و توجيه دفة أموره. ملكية تحتم على صاحبها أن يفخر بما يملك و أن يغار عليه و أن يذود عنه بكل ماوتى من طاقة. ملكية تؤثم صاحبها اذا تهاون فيما يملك أو ضيعه.

فكما أن من يملك أصلا ماديا يؤثم عقلا و عرفا و شرعا اذا ضيع ما يملك، فكذلك من يملك بالحلم و طنا لايعذر إذا تنازل عما يملك طوعا أو كرها.

و فى حالة تطواف سريع لما آل اليه هذا الثابت فى غالب المجتمع سأروى تجربة شخصية متكررة فى لقاءاتى مع مصريين مهمومين بقضايا اصلاح المجتمع فى مراحل عمرية مختلفة يغلب عليهم العناصر الشابة، جميعهم مشاركون فى محاولات متعددة لإصلاح مجتمعهم و من مداخل متعددة، غالب عليها العمل الخيرى (و هو ما أسميه أنا الإصلاح الإغاثى) و إن ادعوا أنهم يعملون على تنمية المجتمع و ليس فقط اصلاحه. فى كل هذه اللقاءات أوجه سؤالاً يطلب من الحضور تحليل عبارة "أنا مواطن مصرى". و بالطبع يمضى تحليل الكلمتين الأول "أنا" و "مواطن" دون عناء و لكن عند إضافة مصرى لكلمة مواطن و الأهم اضافة مقتضى المواطنة الأول و هو ملكية هذا الوطن هنا تكمن المفارقة بل قل الانتكاسة حيث يرفض جميعهم فى أغلب الاحوال الإقرار حتى لأنفسهم بأنهم يملكون هذا الوطن يقينا. و الغريب أنهم يرون أن هذا المعنى يستقيم للعبارة فى حق المواطن الأمريكى أو الأوروبى أو الغربى عند اضافة اسم وطنه لعبارة "أنا مواطن ... " و لكنها لا تستقيم فى حقهم.

و التبرير الدائم لهذا الرفض أن الحقائق المكرسة من خلال الأنظمة الحاكمة و الاشارات المعبرة عن تلك الحقائق تنفى بوضوح أى دلائل لتلك الملكية. و رغم صدق المبرر المسوق الا أننا يلزمنا أن نسأل هل تلك الحجج الحقيقية أو غيرها كفيلا بأن تسبغ على التنازل عن ملكية الوطن و عدم الشعور

حقيقة ملكيتنا له. فملكيتنا له رابطة شأنها شأن
 رابطة الدم في الأسرة الواحدة فإذا قبلنا من أحدنا
 أن يضيع من يعول - و "بحسبه من الإثم ذلك" -
 كان لنا أن نقبل أن نؤسس حركتنا في المجتمع على
 خلفية عدم الايمان باننا نملك الوطن قدر ما يملكننا.
 فمصر ياسادة هي قدر و قدر لكل منا، ألم و أمل،
 حق و واجب، هم و حلم، منطلق و وجهة.

تفسيرات أخرى من نوع نظرية المؤامرة و التأثير
 الاستعماري على العقل المصري و ما إلى ذلك
 فنحن نريد أن ندور في حلقات مفرغة تبرئ نخبة
 المجتمع الحاكمة و المثقفة و مفكره من
 مسؤولياتهم و تريح الضمائر و كفى.
 و أخيرا لنا أن نقبل من أنفسنا و ممن حولنا أن نعدد
 أسباب الاحساس بالغربة عن الوطن و فيه و لكن
 ليس لنا أن نغرب في أنفسنا ما لانملك تغريبه و هو